# التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003

## قراءه في جدلية العلاقة

م.د. مصطفى فاروق مجيد(*)

**الملخص**

**أن ما يؤشر في البيئة السياسية في العراق بعد التحولات السياسية في العام 2003 تباطؤ عمليه التنمية السياسية عن تحقيق أهداف العملية السياسية في تخليص المجتمع من حاله التخلف السياسي التي عانى منها لعقود طويلة وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي ، كما أن لتأرجح معدلات الاستقرار السياسي وتباين مؤشراته أثره في أداء التنمية السياسية في إطارها الديمقراطي ، وأعطى انطباع على جدليه العلاقة التي تربط بين التنمية السياسية كعمليه والاستقرار السياسي كظاهر ، ولعل السبب يمكن إرجاعه إلى مواطن الضعف المؤشرة على العملية السياسية من انطلاقتها في العام 2003 لاسيما المحاصصه المكوناتية والطائفية التي أفرغت مفهوم الديمقراطية من محتواه ، الأمر الذي يتطلب تقييم موضوعي للعملية السياسية ومعالجة أوجهه الخلل فيها في أطار أعاده ببناء ومكاشفه حقيقية ، بما يضمن تحقيق التنمية السياسية غايتها في ظل بيئة تنعم بالاستقرار السياسي.**

Summary

What marks in the political environment in Iraq after the political changes in 2003, slowing down the process of political development to achieve the political objectives of the operation to rid the society of the state of political backwardness suffered for decades leading to political stability, and to swing the political

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

stability rates and divergence indicators impact in political development performance in a democratic framework, and gave the impression on the dialectical relationship between political development as a process and political stability Kazahr, and perhaps the reason can be attributed to a citizen marked weakness of the political process from its inception in 2003, especially Almkoonatih and sectarian quotas that emptied the concept of democracy from its content, which requires an objective assessment of the political process and address the facets bug where in the framework of the construction of a real showdown, so as to ensure the achievement of its purpose and political development under an environment of political stability.

**المقدمة**

**تعد التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة ، نظرا لاهتمامها بدراسة التخلف السياسي وكيفية الخروج منه. تلك الظاهرة التي تعاني منها الدول النامية أو دول الجنوب منذ عهد الاستقلال، إذ واجهه وتواجهت تحديات عده تركزت اغلبها في: كيفيه بناء الدولة وتجاوز العقبات التي تواجه مسيره النظام السياسي، وكيف يمكن رسم سياسات عامة تعالج الاختلال في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية...الخ .**

**وفي العراق ، ومنذ عهد التأسيس الأول للدولة في العام 1921 ، لم تتعدى عمليه التنمية السياسية عن كونها شعارات حملها الخطاب السياسي لجُل نظم الحكم المتعاقبة كشفت عن نوايا وأمنيات تهدف إلى القضاء على التخلف السياسي بكافة أبعاده وآثاره وصولا إلى اللحاق بركب التقدم والحداثة ، ورافقها حاله غياب ألاستقرار السياسي تذرعت به تلك النظم لتبرير الفشل في الانتقال بالتنمية السياسية من مرحله التنظير إلى التطبيق العملي وجعله ظاهرة ملموسة في الحياة السياسية، وبعد الانهيار الشامل لجميع أركان الدولة عقب الاحتلال الأمريكي في العام 2003 ، كان من المؤمل أن يتجاوز العراق دوله ومجتمع هذه التناقضات في ظل محاولات أعادة بناء الدولة وفق معطيات جديدة للتنمية السياسية تنجح في تحقق الاستقرار السياسي حتى**

لو كان نسبي لكن يتجاوز ما عجزت عن تحقيقه الحكومات السابقة ، مستغله إطلاق الحريات ، ومستثمره مشروع بناء الدولة لتكون متفقه مع المجتمع.

**أهميه البحث**

تتضح أهميه البحث من طبيعة الموضوع الذي تعالجه لاسيما انه يتناول موضوع يثير حساسية من ناحية كونه يبحث في جدليه العلاقة التي ربطت بين عمليه التنمية السياسية وما يرتبط بها من عمليات، تفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي ، وما يرتبط به من مؤشرات بدورها تؤثر في فاعليه التنمية السياسية و قد تشكل دافعا ومحفز أو عائقاً حقيقيا وتحدي كبير أمام نجاحها وفشلها ، لاسيما في بلد مثل العراق ، شهد تحولات سياسيه جذريه وأزمات متصاعدة بعد العام **2003**.

والبحث في مسالة الاستقرار السياسي في ألدوله يفيد بأنه مسالة متعلقة بالعديد من ألمدخلات منها:

- داخليه: النظام السياسي ، ونظره المجتمع للدولة والنظام السياسي ، والنظام الحزبي ....الخ
- خارجية: قوه ومكانه الدولة في محيطها الإقليمي والدولي ، العلاقة مع دول الجوار الإقليمي، منهج السياسة الخارجية للدولة ، الأهمية الجيو ستراتيجي والجيو بولتيكي للدولة إقليميا ودوليا.

ونظرا لشموليه عمليه التنمية السياسية لمتغيرات عده ترتبط بالمدخلات السابقة ، سنشير إلى التنمية السياسية ، وكيف تدخل في علاقة جدليه مع الاستقرار السياسي في العراق.

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين عمليه التنمية السياسية وظاهره الاستقرار السياسي ، لاسيما في بلد كالعراق يعاني منذ العام **2003** من أزمة تواجهها مسيرة العملية السياسية ، مع تأرجح في معدلات الاستقرار السياسي وتباين مؤشراته.

**مشكله البحث**

**تنطلق مشكله البحث من رؤية: أن تطورات العملية السياسية وبعد أكثر من عقد ونيف على التغيير السياسي، فرضت في العراق التعامل مع سلسله من الأزمات المتلاحقة وفي مختلف المجالات السياسي والاجتماعي والاقتصادي عمقت في البلد حاله الانقسام وغياب الاستقرار السياسي، إذ على الرغم من وجود عمليه التنمية السياسية بطابعها الديمقراطي وما تفرضه، من وجود مشاركه سياسيه وتداول للحكم وانتخابات وحريات ومجتمع مدني وحقوق إنسان ودوله مواطنه وقانون ....الخ، وهي مقومات بمجملها يفترض أن تسهم في تحقيق حاله نسبيه من الاستقرار السياسي، لكن النتائج في الواقع كانت عكسية، فالعراق منذ العام 2003 يمر بأدق مراحل تطوره السياسي ويواجه أزمات خطيرة تهدد أمنه الوطني وسيادته ومستقبله كدوله، وتشكل تهديدا لوحدته الوطنية وعمقت من حجم المشاكل ألعرقيه والنعرة الطائفية، وما يرافقها من تقديم للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ألجامعه لكل أطياف المجتمع، وهذه الإشكالية لابد أن تثير تساؤلات عديدة إلا انه من الممكن اختزالها بـ:**

**أولا– هل أن العملية السياسية بعد العام 2003 قدمت وصفه التنمية السياسية لا تتناسب والظروف التي يمر بها العراق مما عمق من حجم الأزمات التي تعاني منها البلاد ولتنعكس بشكل سلبي على الاستقرار السياسي.**

**ثانيا – ام على العكس ان البيئة السياسية في العراق غير مؤهله من الأساس لتطبيق التنمية السياسية وبغض النظر عن نوعها وأشكالها.؟**

**ثالثا–هل ترك تأرجح معدلات الاستقرار السياسي وتباين مؤشراته تأثيراته السلبية على التنمية السياسية في العراق بعد العام 2003 ، الأمر الذي أدى إلى التلكؤ في تحقيق غايات وأهدافه العملية السياسية في الانتقال بالمجتمع العراقي إلى مرحله الحداثة والتقدم التي طالما يرنو لها.؟**

**فرضيه البحث**

**ينطلق البحث من فرضيه مفادها أن العلاقة ما بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 هي علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما آو تحقيق احدهما بمعزل عن حاجتها للأخرى، آذ لا يمكن للتنمية السياسية أن تحقق أهدافها دون وجود استقرار سياسي في العراق ، كما لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي دون تحقيق تنميه سياسيه على أسس صحيحة .**

**منهجيه البحث**

**لغرض التحقق من صحة الفرضية ، اعتمد البحث منهجي التحليل النظمي والوصفي، بوصفهما الأنسب لجمع المعلومات ووصف متغيرات البحث وتحليلها ، وتحليل علاقاتها وتفسير نتائجها ، فضلا عن اعتماد المنهج التاريخي لسرد التطور التاريخي لموضوع التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003.**

**ازاء ذلك قسمنا البحث الى ثلاث محاور:**

**المحور الأول – التنمية السياسية والاستقرار السياسي – الإطار ألمفاهيمي**

**مما لا يقبل الشك إن التعريف النظري للمفاهيم التي تعبر عن الظواهر الواقعية في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية كونها فرع من فروعهاً مسألة ليست سهلة، ويشوبها في بعض الأحيان نوع من الغموض ، تفرضها طبيعة التعدد والتداخل، وربما التناقض أحيانا الذي تواجهه تلك المفاهيم ، وبما يجعل من قياسها وتقويمها امر بالغ الصعوبة والتعقيد ، وهو الأمر الذي يسري على كل من مفهوم التنمية السياسية والاستقرار السياسي.**

**أولا– مفهوم ودلالات التنمية السياسية**

**يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الأكثر جدلا في معانيها ودلالتها ، إذ لا يوجد تعريف يتفق عليه جميع الكتاب والباحثين في مجال التنمية بصوره عامه والتنمية السياسية بصوره خاصة، ومرجع ذلك تعود الى أسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية[1]، كما أن هذا المفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى وكثيرا ما يقع الخلط بينه**

وبين تلك المفاهيم، وربما رآها البعض مرادفة له كالتحديث السياسي، والذي يقصد به (عملية تجديد تمكن النظم السياسية من موكبه التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبني ثقافة تتسم بالعقلانية ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول المتقدمة)، وهناك مفهوم اخر يتداخل مع التنمية السياسية وهو التغير السياسي، ويعني (الانتقال المبطئ من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة)[2]. ويضاف إلى ما سبق يضم مفهوم التنمية السياسية مفاهيم فرعية غامضة ، بدورها مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها، ومن الأسباب الأخرى لهذا الغموض يرتبط بتعدد التعريفات التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى[3].

ورغم ما ذكر ألا أن العديد من الكتاب حاول تقديم تعريف التنمية السياسية لكن كل حسب رؤيته، لاسيما أن الشحنة الإيديولوجية للمفهوم تظهر في تعاريف أولئك الكتاب وبشكل واضح ، فهي ليست نظرية سياسية علمية موضوعية مكتفية بتفسير واقع، وإنما هي تفسر هذا الواقع بنظرة معينة، تقترح اتجاها وتوحي بعمل لتطوير الأنظمة السياسية بما يتفق مع هذه النظرة، أي نظرة أصحاب تلك التعاريف القائمة على افتراض أن النظام المتطور هو نظامهم، إذ نجد أن فريقا من الكتاب ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، والعلاقات بين الناس وبين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك فريق آخر ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، وآخرين اهتم بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، وفريق اخر أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع[4] .

ونجد من عرف التنمية السياسية على أنها (عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع ، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية

على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين)[5]، وهناك تعريف أخر للتنمية السياسية وهي (عملية معقده تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة)[6] ، بينما تعريف أخر يقدمه جبرائيل الموند يرى في التنمية السياسية أنها (تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية وتحديدا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة، والمشاركة والتوزيع)[7]، وهناك محولات لكتاب عرب حاول تقديم تعريف للتنمية السياسية، ومنهم عبد الحليم الزيات اذ يعرفها بأنها (عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية)[8].

من تلك التعريف يتبين أن للتنمية السياسية دلالات عده منها مدلول قانوني سياسي يتمثل بسيادة القواعد القانونية، ومدلول اقتصادي سياسي يتمثل بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، ومدلول إداري سياسي يتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين، واجتماعي سياسي يتمثل بوجود مجتمع سياسي وثقافة سياسية معينة[9].

ولابد من القول أيضا أن عمليه التنمية السياسية تعد جزء رئيسي من عمليه التنمية الشاملة ويربط بينهما علاقة تفاعليه وتأثير متبادل، وأهمية وجود هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة يستند على:

- تعد التنمية السياسة فرع متخصص من فروع التنمية الشاملة، وهي تضم أفرع متعددة الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والبشرية.

- أن عمليه التنمية السياسية تشغل من ناحية الأهمية موقع الصدارة بين مجموعة العمليات التنموية الأخرى ، لان عمليه التنمية الشاملة لا يمكن انجازها، إلا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العلمية لتطبيق هذه الفلسفة[10].

- وفي السياق نفسه وعلى الرغم من أهمية جميع مجالات التنمية كحزمة واحدة في تحقيق تقدم البلدان على اختلاف توجهاتها ألا أن التنمية السياسية تتقدم جميع أشكال التنمية ،بخطوة منفردة في صدارة المتغيرات السياسية لكون نجاحها يهيئ الأفق الواسع لنجاح بقية مجالات التنمية الاقتصادية الإدارية والثقافية ...الخ.

**ثانيا– مفهوم الاستقرار السياسي**

إن مفهوم الاستقرار السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم علم السياسة التي تتسم بالغموض والتعقيد من ناحية تعريفها، إذ من الصعب تحديد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي ، وهذه الصعوبة يمكن تحديدها ب[11]:

1- بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك نجد أنفسنا أمام نوع من التعريفات السلبية، بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.

2- البعض الآخر عمل على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، فإننا نجد في هذه الحالة مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.

وعلى الرغم من وجود هذه الإشكالية إلا أن محولات عده جرت للخروج بتصور موضوعي عن مفهوم الاستقرار، فقد ظهرت مدارس فكريه عده في العلوم السياسية

قدمت رؤاها وتصوراتها الفكرية عن مفهوم الاستقرار السياسي ن تحديد ثلاث منها وهي المدرسة السلوكية وترى هذه المدرسة في الاستقرار السياسي ظاهره تقترن بغياب العنف السياسي، مع قدره النظام السياسي على بسط السلم وحفظ القانون ، حتى مع حدوث تغيرات سياسيه واجتماعيه للنظام السياسي ، كذلك ترى المدرسة السلوكية ان الاستقرار السياسي يعني أن تتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية بعيدا عن العنف[12]، بينما مدرسه أخرى وهي المدرسة النظمية التي ترى في الاستقرار السياسي ضرورة من ضرورات الحكم والحفاظ على النظام، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، وضمان حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصلها عن المؤسسات عن المصالح السياسية في الداخل والخارج، وعدم تسخيرها لمصالح ذاتيه تفقدها استقلاليتها[13]، والمدرسة الثالثة هي المدرسة البنائية الوظيفية ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[14].

وكذلك ظهرت محاولات فرديه من قبل كتاب وباحثين لتعريف الاستقرار السياسي، فمنهم من عرف الاستقرار السياسي انه (قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي)[15]، وهناك من الباحثين من يعرف الاستقرار السياسي على انه (مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام)، والاستقرار السياسي أيضا هو( قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم

المدة المحددة لها في الدستور. أما الديمقراطية فهي التداول السلمي للسلطة بين نخب سياسية متصارعة، تحتكم للإرادة العامة في بقائها وخروجها من السلطة[16].

يتضح بشكل عام أن الاستقرار السياسي هو مدى قدره النظام السياسي في ألمحافظه على المجتمع وسيادة ألدوله ، مع وجود شرعيه لهذا النظام السياسي وتقبل إفراد المجتمع للنظام وخضوعهم له طواعية وليس قسرا ، كما أن تحقيقه يتم عبر تدعيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، وعدم توفرهما يعني غياب للاستقرار السياسي، وتتفاوت ما بين[17]:

- الصراع على السلطة ، ويغدو العنف وسيله التفاهم الأكثر اعتمادا بين القابضين على الحكم والمعارضة.
- التدهور الاقتصادي وضعف الأداء الحكومي في معالجه المشكلات ألاقتصاديه، مما يثير حاله من النقمة والتمرد في الداخل تكون على شكل مظاهرات واحتجاجات أو أعتصامات وقد ينتهي الأمر إلى اعتماد العنف.
- التغيير السريع في الحكومات والتوجهات الحكومية وأولياتها، بحيث تتغير التزامات الحكومات المتتالية بالأهداف التنموية والرؤية والأهداف ألاستراتيجيه
- الظروف الداخلية من احتقان طائفي وعرقي وما قد يخرج منها من حركات انفصاليه
- والحروب مع عدو خارجي إقليمي أو دولي

فضلا عن غيرها من المؤشرات الأقل اتفاقا بين الباحثين على كونها مؤشرات مستقلة لذاتها، وتعطي انطباع ان النظام والدولة تعاني من مشاكل في الاستقرار السياسي، ومنها: ضعف دوله القانون، وارتفاع معدلات الهجر او النزوح الداخلي لأسباب سياسيه، وغيرها مما سيتم تناوله بالتفصيل في المحور الثالث من هذا البحث.

أن الربط بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية يأتي من خلال تفعيل دور الأخيرة في إيجاد نظام سياسي يوفر للمجتمع حاجته دون أن يغفل فرض إرادته على المجتمع، لكنها في الوقت نفسه أيضا تستهدف المجتمع والفرد على حد السواء للانتقال بهما من حاله الخضوع المطلق إلى السلطة إلى المبادرة في مراقبه وتقويم

السياسات ألعامه والمشاركة في تقييم مدى القدرة النظام السياسي في على الاستجابة لمطالبات الحداثة وما ينتج عنها من مشكلات مستجدة.

## المحور الثاني – التنمية السياسية والتحولات السياسية في العراق بعد العام 2003

يطرح موضوع العراق الحاجة إلى الإجابة عن مدى ارتباط التحولات التي جرت بعد العام 2003 بمخرجات تنموية سياسيه واضحة ، وهو ما سيفرض علينا تناول موضوعين ، وهما مدى العلاقة بين التنمية السياسية والأزمة في العملية السياسية ، ومدى علاقة مقومات التنمية السياسية بالاستقرار السياسي.

أولا– التنمية السياسية وأزمة العملية السياسية

هناك فريق من المختصين يرى أن التنمية السياسية هي في حقيقة الأمر تعبير فكري عن ظاهرة أكثر اتساعا وهي ظاهرة التغير السياسي، إي الانتقال من نظام سياسي معين بخصائص متميزة ، إلى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق[18]، وبإسقاط هذا المعطى على البيئة السياسية الداخلية للعراق ، نجد إن العملية السياسية التي انطلقت بعد العام 2003 كان الهدف الأساسي المعلن هو تخليص العراق من تبعات وتأثيرات نظام مركزي شمولي إلى نظام يراد له أن يكون ديمقراطيا مؤسساتيا يسهم في بناء الدولة المدنية الحديثة ، لكن ما يؤشر في الوقت نفسه أن تلك العملية غابت عنها الاسس الإستراتيجية لتنفيذ تنمية سياسية حقيقية تعرف بأهمية العملية السياسية وغايتها بشكل واضح دون أن يكتنفها غموض أو لبس، وفتح مجال أوسع من الرؤيا السياسية أمام الشعب وتعزز مفهوم المشاركة والمواطنة والانتماء للوطن[19].

أن مسيرة العملية السياسية الديمقراطية في العراق كشفت عن وجود بعض العجز في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة في ظل:

- استمرار عدم القدرة على بلورة الرؤية الوطنية الموحدة القادرة على تقديم مشروع وطني جامع لأطياف المجتمع العراقي.

- الفشل في الاتفاق على تحديد أسباب أزمات البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرق حلها، مما جعلها أزمات مستديمة وصعبة الحل.
- فشل يصاحب الركون الى آليات الديمقراطية والدستورية في حل أزمات البلاد، وباتت تلك آليات تدور في حلقة دائرية مغلقة ومفرغة.
- اختزال تجربة التوافقية السياسية في المحاصصة السياسي
- الانتقائية في تطبيق الدستور وعدم الالتزام بالكثير من مواده

كانت أولى خطوات عمليه التنمية سياسيه بطابعها الديمقراطي هي تأسيس مجلس الحكم على أسس مكوناتيه (مذهبيه و اثنيه) ، في محاوله لفسح المجال لجميع مكونات المجتمع العراقي للمشاركة في العملية السياسية والمساهمة في إعادة بناء الدولة وتشكيل نظامها السياسي الديمقراطي الجديد ، واستمر هذا المنهج بعد تشكيل أول حكومة انتقالية آذ تشكلت هي الأخرى على أساس المحاصصة في إطارها المذهبي والقومي والحزبي ليستمر الحال مع الحكومات الدائمة المتعاقبة[20].

أعطى هذا النهج انطبعا أن ثمة معيار جديد بات يعتمد في إدارة السلطة السياسية في البلاد وان لم ينص عليه الدستور ألا وهو مبدأ التوافق في توزيع وتقاسم السلطات في النظام السياسي العراقي الجديد[21]، وكان له تأثير واضح في إفشال مخطط بناء الدولة على أسس علمية تكون فيها الغلبة لمبدأ تكافؤ الفرص ، فكانت انعكاساته السلبية على:

- مؤسسات الدولة ، إذ مثل مؤشر على تقاسم مؤسسات ألدوله وفق التركيبة المكوناتية للمجتمع العراقي، فأصبحت كل مؤسسه من مؤسسات الحكم حصة من حصص ما اصطلح عليه بـ (شركاء العملية السياسية) الممثلين المفترضين لمكونات المجتمع ، وبغض النظر عن الذي تسفر عنه نتائج الانتخابات وهو ما يعني تجاوز أهم أسس الديمقراطية وهي حق الأغلبية البرلمانية في تشكيل الحكومة.
- العملية السياسية ، إذ فشلت في معالجه أزمات المجتمع العراقي لا بل أدت بطبيعة الحال الى دخوله في أزمات جديدة ومتعددة المحاور سياسية واقتصادية

واجتماعية وأمنية ولا تزال مستمرة حتى الآن اثر بالنتيجة على الاستقرار السياسي للبلد[22].

ومع التلكؤ الذي أصاب آليات التنمية السياسية الديمقراطية، تفاقمت أزمات البلد وبات مستقبل النظام السياسي أو ما اصطلح عليه بـ (العملية السياسية) أمام احتمالين[23]:

- استمرار النظام السياسي مع أدائه بشكل ضعيف وغير مجدي.
- انهيار النظام السياسي بالكامل نتيجة عجزه عن مواجهه الأزمات وإيجاد السبل والمناخ التنموي المطلوب لحلها.

وعلى ما ظهر أن الخيار الأول هو الذي رجح ، فعلى الرغم من استمرار الأزمات في البلد وتفاقمها، إلا أن مسيره التنمية السياسية الديمقراطية استمرت على ما فيها من إخفاقات هنا وهناك وهو ما قدم مؤشرين :

- احدهما سلبي من ناحية أن المجتمع العراقي نخب سياسيه وقاعدة جماهيريه بات لديه القناعة شبه الراسخة أن مسيره العملية السياسية وفق منهج الديمقراطية التوافقية بالنهج الذي تسير عليه هي من تسبب في فقدان البلد استقراره السياسي، لاسيما أن أزمات البلاد تفاقمت بعد أن أخذت المحاصصة تتجاوز مستوى تقاسم المناصب السيادية والسياسية لتصبح ظاهره في مؤسسات الدولة على مختلف تدرجاتها ومهدت الطريق لتفشي ظاهره الفساد على اختلاف أنواعه وإشكاله.
- الأخر ايجابي من ناحية إدراك المجتمع العراقي أيضا نخب سياسيه و قاعدة جماهيريه أن خيار الديمقراطية بغض النظر عن إشكاله ، يبقى الخيار الأنسب لتحقيق الاستقرار السياسي للبلاد وخلاصه من أزماته حتى وان طالت المدة الزمنية ففي نهاية الأمر لابد للديمقراطية وقيمها من فرض إرادتها للحل، لاسيما أن الأزمات التي يعاني منها العراق حتى وان تنوعت في أوجهها سياسيه ، اقتصاديه ، اجتماعيه ...الخ ، لكن مسبباتها بالأساس سياسيه اجتماعيه ترجع إلى أزمة بنيوية داخليه يعاني منها المجتمع السياسي أثرت سلبا على أداء النظام

السياسي وأحبطت من قدراته في معالجة الأزمات وهو ما يتطلب مده زمنيه أطول حتى وان كانت فيها تضحيات أكثر فالعملية السياسية بطابعها الديمقراطي ستحقق غايتها في نهاية الأمر.

**ثانيا – مقومات التنمية السياسية الديمقراطية والاستقرار السياسي في العراق**

تسهم عمليه التنمية السياسية في التغيير السياسي من خلال تهيئه البيئة المناسبة الهادفة إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا، وتمتلك التنمية السياسية مقومات عده لتحقق غايتها المنشودة ، لكن يصعب في الوقت نفسه تحديد تلك المقومات بالدقة، لاسيما مع نقص المقاييس العلمية والموضوعية ، كما أن دلالتها تختلف من مجتمع الى اخر ، وفي البحث الحالي سيتم التركيز على ابرز مقومات التنمية السياسية في العراق ذات التوجه الديمقراطي.

ففي العراق أقر النظام السياسي الديمقراطي الجديد دستوراً في العام 2005 ، لكن القوى السياسية المعارضة لاسيما التي كانت في الخارج تبنت خيار الديمقراطية قبل ذلك التاريخ بسنوات عده منذ أن كانت في المهجر ، وما أن تهيأت ألفرصه بعد التحولات السياسية التي افرزها الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 أخذت على عاتقها في أطار سلطه الحاكم المدني الأمريكي تطبيق عمليه تنميه سياسيه ترتكز على منهج ديمقراطي يقوم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية ، كان لها تأثيرات عكسية على حاله الاستقرار السياسي للعراق وعمقت من حاله الانقسام الداخلي ، الأمر الذي يدعو إلى البحث في مقومات التنمية السياسية وعلاقتها بالاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 ، ويمكن تحديدها بـ:

**1–المشاركة السياسية**

تعرف المشاركة السياسية أنها (ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لإفراد الشعب بلا تمييز المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصياغتها بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للجماهير)[24]، ويرتبط مفهوم التنمية السياسية بتحقيق المشاركة السياسية في أطار سيادة القانون ، حيث تعني

التنمية السياسية في هذا الإطار تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف ، وتعد المشاركة السياسية ركيزة أساسيه من ركائز عمليه التنمية السياسية ، كما ان العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بالحياة الديمقراطية هي علاقة عضوية، فحيثما وجدت الديمقراطية توجد المشاركة السياسية والعكس صحيح[25].

أن الدستور الدائم اقر الديمقراطية كمنهج للحياة السياسية في العراق ، كما جرت الممارسة العملية، سواء من خلل الاستفتاء على الدستور الدائم أو عبر الانتخابات البرلمانية ولأكثر من دوره انتخابيه ، وهي حقيقة لا يمكن تغافلها، لكن في الوقت نفسه أحاطت بالتجربة الديمقراطية ومن خلال عمليه المشاركة السياسية الكثير من المنغصات عكرت صفو الحياة الديمقراطية ، لاسيما تصاعد وتيرة الانقسام السياسي والمجتمعي[26]، وهو مؤشر عجز آليات المشاركة السياسية عن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق. إذ يعبر مفهوم المشاركة السياسية عن وجود ثقافة تؤدي عبرها المشاركة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وهي سمه من سمات المجتمعات الديمقراطية المتطور[27]، التي ما يزال مفهوم المشاركة السياسية في العراق بحاجه إلى مزيد من الوقت والجهد في سبيل تحقيقها، نتيجة تداخلات وتعقيدات المشهد في العراق سياسيا وامنيا واجتماعيا واقتصاديا.

2-التعددية السياسية:

تعد التعددية السياسية مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، وتتمثل في وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الإفراد الحرب بواسطة السياسة، بالاعتماد على أسلوب الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية ... والتعددية أيضا تعني وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم[28]، لكن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة[29].

وبعد عقود من حكم نظام الحزب الواحد ، مهدت التحولات السياسية بعد العام 2003 الطريق للحياة السياسية الديمقراطية في العراق للولوج إلى عصر التعددية السياسية ، ففي بلد مثل العراق بتنوع مكوناته من الصعب القول نظريا وعمليا أن استقرارا سياسيا يمكن تحقيقه في غياب التعددية السياسية ، ألا أن المفارقة كانت في عجز التعددية السياسية كأحد مقومات التنمية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

ولعل سؤالا يثار مفاده هل أن ما يجري في الحياة السياسية في العراق منذ العام 2003 تعدديه سياسيه أم هي اقرب إلى الفوضى السياسية منها إلى التعددية السياسية، لاسيما أن القوى السياسية ذاتها التي شاركت في العملية السياسية هي من شخصت مواطن الخلل في مفهوم التعددية السياسية في العراق في الجانب النظري والتطبيقي ، وهي ذات القوى التي دعت إلى تجاوز حاله الفوضى السياسية التي تمر بها العملية السياسية وأعاده تصحيح مسارها عبر اعتماد آليات ووسائل جديدة للتعددية السياسية تتماشى و الحالة الاجتماعية والسياسية في العراق ، ومنها تشريع العديد من القوانين المعطلة ومن أهمها قانون الأحزاب[30] ، والدعوة إلى تشكيل أحزاب عابره للطائفية والعنصرية تتبنى برامج وطنيه جامعه لجميع أطياف المجتمع وليس لفئة بعينها ، في أدراك من تلك القوى وان جاء متأخراً إلى أن بقاء التعددية السياسية بالشكل التي هي عليه سوف تعمق من حده الانقسامات السياسية والاجتماعية ، وبالتالي سوف تزيد من فقدان العراق لاستقراره السياسي ، فتطبيق التعددية السياسية بالشكل الذي هي عليه مع استمرار حده الانقسامات السياسية وغياب التوافق السياسي والمجتمعي شوهه مسيره العملية السياسية ، وأخذت الاتهامات توجه إلى التجربة الديمقراطية كعامل مؤثر في تزايد الأزمات التي باتت تهديد مستقبل الدولة في العراق.

3–التداول السلمي للسلطة.

يعرف موربس دوفرجيه التداول السلمي للسلطة أنها (وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ، ثم من الحكم إلى المعارضة)[31] ، وهي أيضا(عملية التعاقب الهادفة إلى تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه وإلى تغيير

النخبة الحاكمة ككل في أوسع معانيه)[32]، والأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز.

ويعد التداول السلمي أحد أهم الركائز التي تستند عليها التنمية السياسية الديمقراطية في العراق بعد العام 2003 ، لاسيما هناك تلازم وثيق بين نجاحها وبين التداول السلمي للسلطة ، فالتداول السلمي للسلطة من شأنه تعظيم فرص نجاح التحول الديمقراطي في العراق، ولهذا فان ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة تتطلب تضمينه دستوريا من جانب ، وأيضا يتضمن من جانب أخر الممارسة العملية له في الحياة السياسية في العراق[33]، ومع الإقرار أن انتقال السلطة منذ العام 2003 ظل يعتمد طريق التداول السلمي لكن ذلك لا يعني أن الانتقال كان يتم بصيغه مثاليه وسلسة كما هو في الديمقراطيات المتقدمة ، ولم تعتريه بعض المعوقات، فمنذ بداية تأسيس مجلس الحكم بصيغته المعروفة كما سبق الإشارة كان هنالك نزوعاً وتكالباً على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة ، ربما لم يظهر أو يبدو واضحاً إلا بعد تشكيل أول حكومة دائمة بعد انتخابات 2005 ، بعد أن حسمت بصيغه التوافقية السياسية المعتادة وتقاسم المناصب على أسس المحاصصه ، واخذ يبرز حده الخلاف حول انتقال السلطة ويتصاعد بصيغة أزمات بدأت بوادرها بعد انتخابات 2010 وصعوبة الاتفاق على تشكيل الحكومة التي حسمت أيضا بنفس ألصيغه التي تشكلت فيها الحكومات السابقة ، ثم ما لبث أن اشتدت حدة الصراعات بين أطراف العملية السياسية بسبب عدم الثقة والشك من الآخر ووصلت إلى حد محاولة سحب الثقة من الحكومة السابقة ، واستمرت وتيرة الصراع بالتصاعد في انتخابات ألعامه في العام

2014 إذ لم يكن انتقال السلطة و تشكيل الحكومة الحالية يتحقق دون حدوث مشاكل سياسيه وصلت إلى حد تهديد مستقبل العملية السياسية والاستقرار السياسي في العراق.

4 –حقوق الإنسان

أن من مقومات نجاح عمليه التنمية السياسية حماية حقوق الإنسان ، ولا يمكن ضمان تحقيقها بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر[34].

أن من بين غايات ومرامي عمليه التنمية السياسية منذ انطلاق مسيره العملية السياسية في العام 2003 الانتقال بالمجتمع العراقي من مرحله العبودية إلى مرحله الحرية في ظل نظام سياسي يعمل على ضمان حقوق الإنسان عبر تضمين الدستور الدائم مواد عده تعنى بحقوق الإنسان ، وتشكيل مؤسسات هدفها ضمان وحماية حقوق الإنسان منها تشكيل وزاره ، ومفوضيه ، ولجنة برلمانية لحقوق الإنسان ، أضافه إلى فسح المجال لظهور منظمات المجتمع مدني معنية بحقوق الإنسان، إلا أن حاله الإرباك الذي تعاني منها العملية السياسية وتعقيدات المشهد العراقي مازالت تشكل عائق أمام نجاح التنمية السياسية في مجال حماية حقوق الإنسان وفي تفعيل دور الاخيره في تحقيق الاستقرار السياسي، لاسيما أن تقارير المنظمات الدولية عن واقع حقوق الإنسان في العراق[35]، وكذلك الاتهامات المتبادلة بين اطراف من داخل العملية السياسية وأخرى من خارجها تعطيان انطباع أن نجاح التنمية السياسية في تحول المجتمع في العراق إلى مجتمع حر تحترم فيه حقوق الإنسان مازال الطريق أمامه طويلا[36].

## المحور الثالث – التنمية السياسية في العراق ومؤشرات الاستقرار السياسي

يرتبط نجاح عمليه التنمية السياسية في العراق بمدى تحقيق بيئه ومناخ سياسي مناسب يمكن من خلاله تطبيق مفردات التنمية السياسية في إطارها الديمقراطي بصوره

سليمة وهو ما يفرض وجود حاله من الاستقرار السياسي ، ولعل من جمله التساؤلات التي ترتبط بعمليه التنمية السياسية في العراق ، ما هي مؤشرات الاستقرار السياسي وهل تنطبق على البيئة السياسية في العراق ، فللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، يمكن ذكر الأهم منها:

**1- نمط انتقال السلطة في الدولة:**

وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[37].

أن عمليه انتقال السلطة في العراق بعد العام 2004 يتم بطريقه دستوريه عن طريق انتخابات عامه لاختيار مجلس نواب جديد وحكومة جديدة كل أربع سنوات ، لكن استمرار العملية السياسية على منهج المحاصصه وما يتخللها من مشاحنات طائفيه وعنصريه وصراعات ومناكفات سياسية لاسيما مع اقتراب الانتخابات او بعد ظهور النتائج والشروع بتشكيل الحكومة تترك تأثيرات سلبيه على الية الانتقال الدستوري الديمقراطي للسلطة وتضعف الاستقرار السياسي.

**2- شرعية النظام السياسي:**

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والأخير يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق.... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية[38].

أن الشروع بتطبيق عمليه التنمية السياسية التي انطلقت في العراق بعد العام 2003 كان من بين غايتها الانتقال من مرحله قدسيه النظام السياسي وعبودية السلطة

والخضوع المطلق لأراده الحكام التي غلبت على سلوكيات المواطن والمجتمع في العراق الى مرحله اعادة الثقة، ومنح المواطن القدرة الكافية على مراقبه إليه عمل مؤسسات السلطة وتوجيه النقد البناء للسياسات الحكومية وتشخيص مواطن الخلل فيها[39]، لكن في ظل استمرار تعثر مسار العملية السياسية وحاله الإرباك في المشهد الامني بين تقدم وتراجع ، ومحولات تقويه حكومات الإقليم والمحافظات على حساب حكومة المركز والتقاعس المستمر في الأداء الحكومي في مجالات الخدمات والتدخلات الخارجية جعل من شرعيه النظام السياسي في العراق تقف على المحك[40].

**3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:**

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات – لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة- كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية[41].

أن مشكله النظام السياسي الحالي في العراق تكمن في كون محاوله تشكيله تتم في ظل بيئة محليه وأقليميه ودوليه معقده ومربكه وما تشهده من حرب على الإرهاب حالت دون اكتمال مراحل بناءه، إذ على الرغم من مرور عقد ونيف على التغيير السياسي في العراق مازال النظام السياسي العراق غير مكتمل البناء بعد ، لذا من غير المنطقي إسقاط معايير القوه عليه أو قدرته في حفظ السيادة الوطنية بمفرده بمعزل عن طلب العون الخارجي إقليما كان أم دوليا.

**4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية والاستقرار :**

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة يعد مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن

ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[42].

لكن من مفارقات الحياة السياسية في العراق اقتران محدودية تغيير المناصب القيادية بعدم الاستقرار السياسي ، إذ على الرغم من مظاهر عدم الاستقرار التي يشهدها العراق منذ العام 2003 وما رافقها من تدهور امني وتراجع اقتصادي وانعدام الخدمات ، لكن التغيير في المناصب القيادية يتم في أضيق حالته ، فمنذ العام 2006 لم يتم سحب الثقة عن أي حكومة نتيجة للتقصير في أداء مهامها أو بسبب المناكفات والصراعات الدائرة بين القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية كما أن أقاله الوزراء المقصرين يتم في أضيق حالته[43]، وهو ما يؤشر احتمالين:

- أن الاستقرار الحكومي يعني أن الكابينة الوزارية تسير وفق البرنامج الحكومي الموضوع لها، وتلبي حاجات المجتمع وتعمل في بيئة سياسيه تشهد انسجام بين القوى السياسية المشكلة للحكومة أو تلك التي سلمت بنتائج الانتخابات وقبلت بموقع المعارضة في داخل مجلس النواب ، ومعها تنفي مبررات سحب الثقة عن الحكومة أو حتى أقاله أي من وزرائها ، وهو مؤشر ايجابي على الاستقرار السياسي.
- أن خاصية المحاصصه الطائفية والقومية تعد احد خصائص النظام السياسي في العراق[44]، تجعل من جميع القوى السياسية الممثلة لمكوناتها الطائفية والعرقية مشتركه في حكومة اقرب إلى الحكومات الائتلافية، الأمر الذي يعني أن سحب الثقة عن الحكومة خسارة لجميع القوى السياسية ، كما أن استجواب أي وزير أو حتى محاوله إقالته سوفه يجابه بالرفض وتوجيه التهم الطائفية أو العنصرية إلى الطرف المستجوب في داخل مجلس النواب ، فخاصية المحاصصه تمنع ظهور معارضه فاعله في داخل مجلس النواب تراقب عمل الحكومة وتشخص مواطن الخلل في البرنامج الحكومي ، وهي بمثابة صمام أمان للعناصر غير ألمهنيه والمقصرة في أداء المهام الموكلة إليها

في نطاق الصلاحيات الدستورية الممنوحة لها أو تلك التي أثرت من المال العام.

أن الاحتمال الثاني هو ألأكثر قبولا، إذ ما قورن مع الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة التي تعكس مؤشرات غير ايجابيه عن الاستقرار السياسي في العراق، والأصوات المتصاعدة من قبل تيارات سياسيه من داخل العملية السياسية تدعو لتجاوز مرحله المحاصصه وطرح بدائل جديد منها تشكيل حكومة اغلبيه بديل عن الحكومة التوافقية مع وجود معارضه فاعله في داخل مجلس النواب.

**5- الاستقرار البرلماني:**

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان الا في اضيق نطاق ، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في[45]:

1- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
2- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

أن ما ينطبق من مفارقه على المؤشر السابق ينطبق على مؤشر الاستقرار البرلماني في العراق ، فعلى الرغم من فشل السلطة التشريعية (مجلس النواب العراقي) في أداء وأجبها التشريعي أو الرقابي، لم تشهد الحياة السياسية منذ العام 2006 حل المجلس أو الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة ، كما أن محاسبه النواب المقصرين أيضا يتم في أضيق نطاقه ، بسبب نظام المحاصصه والاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية بمسوغات طائفيه او قوميه.

**7-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية :**

إن العنف السياسي هو المتغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات ايجابي على ظاهرة الاستقرار السياسي ، ويمكن تعريف

العنف السياسي"الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية[46].

إما الحركات الانفصالية والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق لم تكن مسيره التحول نحو النظام الديمقراطي وتشكيل الدولة الحديثة مسيره سهله بل واجهت صعاب جمة ، منها حاله الاقتتال الداخلي، واخذ يتطور منذ انطلاقه في ربيع العام 2003 ، من صراع بين قوات التحالف والجماعات الموالية للنظام السابق بعد أن يئست من إيجاد موقع لها في النظام الجديد إلى مزيج من نزاعات أكثر انتشارا وأوسع نطاقا اخذ إبعادا طائفيه وعرقيه لغرض فرض السيطرة على الساحة السياسية والاقتصادية[47]،وكذلك تهديد بعض القوى السياسية بين ألحين والأخر بالانفصال عن الكيان السياسي في العراق،وغيرها من المظاهر التي ترتبط بإظهار عنف او عصيان ضد ارادة الدولة.

**الخاتمة**

تواجهه عمليه التنمية السياسية وظاهره الاستقرار السياسي معوقات جمة تكاد تكون مشتركه في تأثيرها وليست منفردة فرضها الواقع الجديد بعد التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد العام 2003، لكن تبقى بعض المسارات الغير سليمة التي انطلقت منها العملية السياسية في العراق المعوق الأكبر الذي يقف في طريق نجاح عمليه التنمية السياسية في أقامت مجتمع متقدم ينظم شؤونه نظام سياسي يرتكز على أسس ومبادئ الديمقراطية.

ومع الإقرار في كون عمليه التنمية السياسية في ظروف انتقاليه أمر وان كان ليس باليسير ومكلف، لكنه يبقى حاجه ضرورية لمجتمع مثل المجتمع العراقي ، مرة عليه عقود عدة وهو يعاني من إفرازات الصراعات الداخلية والحروب الخارجية من غياب للاستقرار السياسي وتداعياته على مجالات الحياة المتعددة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، وبات المجتمع يتوق للحرية والاستقرار الداخلي والانفتاح على العالم

الخارجي والنهل من التطورات العلمية والتكنولوجية ، وكان من المؤمل بعد ان ذهبت معظم مسوغات استمرار معاناة المجتمع العراقي أن تتحقق كل تلك المطامح والأمنيات العملية السياسية التي انطلقت بعد العام 2003 لتعيد بناء الدولة والمجتمع، بالاعتماد على مقومات التنمية السياسية في إطارها الديمقراطي كالمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ، لكن من مفارقات الحياة السياسية في العراق أن تلك المقومات الرئيسية للبناء الديمقراطي والتي تتيحها عملية التنمية السياسية عجزت أن لم تكن قد ساهمت في تعميق حاله فقدان الاستقرار السياسي ، لتنعكس سلبا على مختلف مجالات الحياة ، في الوقت نفسه ترك غياب الاستقرار السياسي وتعمق تلك الظاهرة تأثيره السلبي في ديناميكيه التنمية السياسية ، وهو ما يعطي انطباع أن العلاقة بينهما أي بين التنمية السياسية كعمليه والاستقرار السياسي كظاهرة باتت علاقة جدليه تنطلق من كون احدهما تؤثر في الأخرى بالإيجاب أو بالسلب ، لكن من يحدد نمط تلك العلاقة هو مسار العملية السياسية والتي سبق الإشارة أن من المؤسف القول انه مسار لم يكن في بعض جوانبه مسارا صحيح ، فخاصية المحاصصة التي طبعت النظام السياسي غيبت المعنى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية، كما أن مصطلح ألمكونات التي ذكرت في الدستور في أكثر من موضع حلت محل مفهوم المواطنة وبالتالي أضعفت تلك الخصائص من فاعليه تلك المقومات الايجابية لعمليه التنمية السياسية،التي يختص بها النظام السياسي الديمقراطي في العراق كالمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة لينعكس على أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فالمشكلة ليست بالمؤسسات والشخوص وحتى وان تم تغييرها بمؤسسات وشخوص أخرى يعتقد أنها أكثر مهنيه وكفاءة ستبقى المشكلة قائمه دون حل.

لكن وعلى الرغم من تلك المعوقات ، لكن الفرصة لم تفت بعد ومازالت سانحة للإصلاح وتحقيق الاستقرار السياسي، لاسيما أن مطلب تصحيح مسار العملية السياسية أصبح اليوم ضرورة ملحه مع وجود مناخ سياسي مهيأ في المرحلة الراهنة أكثر من قبل ، فالنخب السياسية بما فيها تلك المحسوبة على التيار المتشدد في مواقفه ،

ومن مختلف الكيانات السياسية الداخلة في العملية السياسية ، باتت من حيث النوايا والمواقف وهو ما عبر عنه خطابها السياسي يميل إلى تجاوز الماضي بكل إرهاصاته وبدء صفحه جديدة ، ألا أن النوايا وحدها قد لا تكفي وتبقى أمنيات ما لم تقترن معها أراده حقيقة وفاعله نحو التغيير ، وإذ لم يكن الدافع المعنوي والوازع الوطني محرك ايجابي نحو الإصلاح السياسي، فليكن على اقل تقدير المصالحة الذاتية للقوى السياسية وللمكونات التي تمثلها عامل ضغط تجعل بعض القوى السياسية والممثلة لمكوناتها ترى أن خيارها الأنسب في بقاءها ضمن الجسد العراقي على ما فيه من أعتلالات والبدء بنقطه الشروع للتفاهم مع قوى سياسيه من داخل العملية السياسية ومن خارجها ، لكنها ضمن الدائرة الوطنية ، لإنجاح عمليه التنمية السياسية في إطارها الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق ،

أن التجربة العملية أثبتت للجميع أن عناصر القوه التي تمتلكه هذه القوه أو تلك هي اضعف بكثير عما كانت تتوقع حينما فكرت في تجاوز نطاق الدائرة الوطنية ، كما أن بقاءها ضمن الكيان العراقي والعمل إصلاح العملية السياسية وإنجاح عمليه التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي أضمن لمصالحها وبديل انسب من الاتكال على رهانات إقليميه أو دوليه ترى أن مصالحها ومطامحها تجيز لها التدخل في أي تفاهمات تحدد مستقبل ألدوله في العراق.

**التوصيات**

1- أن نجاح عمليه التنمية السياسية يعني نجاح العملية السياسية اومن الصعب تحقيقها دون وجود استقرار سياسي ، وأول الخطوات تفترض من كافه الجهات المؤثرة في المشهد العراقي من قوى سياسيه ومؤسسات مجتمع مدني , ووسائل أعلام وشخصيات مجتمعيه التعاون في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي أولا وتهيئة المناخ السياسي لما يمكن اتخاذه من خطوات مستقبليه تصب في المصلحة الوطنية.

**2- كما ينبغي العمل على ترسيخ فكره أن عمليه التنمية السياسية في إطارها الديمقراطية المرتكزة على أسس المشاركة السياسية والتداول السلمي مهما بلغ الثمن تبقى هي الخيار الوحيد للعراقيين في مسيرة أعاده بناء ألدوله.**

**3- أذا ما كان هناك توجه صادق لتحقيق المصالحة الوطنية يفترض أن ترتكز على مبدأ المكاشفة وطرح الحلول الواقعية والعلمية بعيدا عن المجاملات ، كما يفترض أن تتم المفاوضات في أجواء سياسيه تتسم بالهدوء والابتعاد عن أي خطاب إعلامي قد يؤدي الى شحن القواعد الجماهيري أو أثاره مشاعر العداء والكراهية للأخر.**

**4- الإقرار بحقيقة أن العراق يعاني من أزمة اجتماعيه أشكاليتها تتمحور حول: هاجس الخشية من الاخر، حجم الثقة بالاخر ، مدى قبول الاخر ، أثرت على مفهوم المواطنة ، وألقت بظلالها على فاعليه النظام السياسي ، وإذ كان هناك مسؤولية يتحملها النظام السياسي يمكن تحديدها في كونه سمح للازمه المجتمعية أن تطفو على السطح وأنساق أداء مؤسساته في التفاعل مع لازمه بدل معالجتها ، وعليه فان الإصلاح يفترض أن يتجه نحو بناء الدولة الراعية للجميع والمرتكزة على أسس المواطنة واحترام القانون القادرة على أعاده الثقة لإفرادها بمفهوم المواطنة.**

## الهوامش

1- أن التنمية السياسية من المواضيع التي أخذت تتداول بكثرة في الأوساط العلمية والأكاديمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ بعد أن دخلت في الاستخدام الأكاديمي ، لاسيما من قبل مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو – أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذي به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان ، للمزيد ينظر : عز الدين دياب ، التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات ،مجلة الفكر السياسي، القاهرة، العدد 22 – 23 ،

2005، ص 16. وكذلك بنظر السيد عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء العاشر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص.55.

2- رياض حمدوش ،تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق،بدون مكان نشر، 2009، ص 9ص 10.

3- صالح بلحاج ، التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات ، بحث متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط

www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

4- المصدر نفسه.

5- حمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص.143 ص 144.

6- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١ ، ص ٣٧١ .

7- تقلا عن صاموئيل هنتنجتون، تطور دراسات التغير: التحديث والتنمية والسياسة ، ترجمه سميه فلو عبود ، دار الساقي – بيروت 1993،ص 33.

8- نقلا عن رياض حمدوش ، المصدر السابق،ص 11.

9- حسام الدين خلاصي ، التنمية والتنمية السياسية ، صحيفة الوحدة ، العدد 8396 ، في 15 كانون الأول 2015.

10- للمزيد ينظر: ريم بن عيسى وآخرون ، التنمية السياسية قراءه في الآليات والمداخل النظريات الحديثة، بحث متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:www.alnoor.se/article.asp?id=173489

11- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

12- سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الثانية ، بيروت ،2000 ،ص: 117

13- خالد حنفي علي، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية،القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد 153، 2003 ،ص 29.

14- سالم القمودي ، مصدر سبق ذكره ، ص 119.

15- شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق، 2015،ص 22.

16- شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط: www.dampress.net/?page=show_det&category_id=48&id

17- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي،التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنه عمان ، رسالة ماجستير،جامعه الشرق الأوسط ، 2012، ص 143.

18- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الطبعه الثانيه ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١١٩– ص ١٢٠.

19- زاهر الزبيدي ، آفاق التنمية السياسية في العراق ، المؤتمر الوطني العراقي ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط :www.inciraq.com/pages/view_page.php?id=40412

20- على الرغم من كون مجلس الحكم العراقي يعد اول ممثل شرعي للعراق بعد العام 2003، الا ان السلطة الفعلية كانت بيد قوات الاحتلال الامريكية وممثلها في العراق السفير بول بريمر، والذي ابقى بيده سلطة حق نقض ( فيتو) أي قرار يتخذه المجلس في حالة عدم اقتناعه به . وقد استخدم سلطته هذه لاكثر من مرة .. وتعد مذكراته التي صدرت بعنوان: (عامي الذي امضيته في العراق) وثيقة مهمة من وثائق هذه المرحلة الخطيرة من مراحل تاريخ العراق المعاصر ، للمزيد ينظر ، ابراهيم العلاف ، صنع القرار السياسي في العراق ، بحث متاح في شبكه المعلومات الـــدوليه علـــى الرابـــط:-http.//wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2015/04/9-2003.html

21- عماد علو ، المحاصصة الطائفية والسياسية وأثرها في الاستقرار، صحيفة الزمان ، متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط:www.azzaman.com/?p=76407

22- قام المشروع السياسي في العراق بعد العام 2003 على فكرت بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على أساس الانتخابات الحرة العلنية لتنظيم إلية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي أو الفئوي ، الا ان مؤشرات ضعف الاستقرار السياسي في العراق اتخذت مظهراً جلياً ، وأفرزت وجود متغيرات وفواعل ساكنة تهدد بإشاعة عدم الاستقرار السياسي وحتى الاجتماعي، ومن الملاحظ في العراق أن العملية السياسية أخذت بمبدأ التوافقية لكن رافقتها ايضا الكثير من الأزمات التي عكست أشد حالات من ضعف الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع للمزيد ينظر :عماد علو مصدر سبق ذكره.

23- محمد نجيب السعد، العراق إلى أين .. التنمية السياسية ام الديمقراطية؟ ، صحيفه الوطن العمانيه ، 23 – اب-2016.

24- حمدان رمضان محمد ، المشاركة السياسية لطلبه جامعه الموصل (دراسة ميدانيه)،دراسات موصليه ، العدد 11 ، كانون الثاني 2006، ص 117.

25- المصدر نفسه ص 118.

26- فقد أخذه الصراع الداخلي يتصاعد على شكل موجات من العنف والتطرف السياسي والديني وأتساع ظاهره الإرهاب بعد ان طالت الكثير من أفراد المجتمع العراقي ، وكانت سبيلا إلى عدم رفع معدلات الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم التأثير على محاولة بناء السلم المدني والأهلي.

27- يعد الاستقرار السياسي هو احد نتائج المشاركة السياسية والتي تتطلب توفير آليات عده لنجاحها منها وجود بيئة اجتماعيه وسياسيه للحوار ، ووجود اتفاق سياسي بين إفراد المجتمع، وتستطيع جميع فئات وطبقات المجتمع التعبير عن أرائهم بواسطة الوسائل السلمية المكفولة دستوريا والمحمية قانونيا ، ينظر احمد عبد الجبار ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير كليه العلوم السياسية – جامعه بغداد ، غير منشوره ، 1994، ص 114.

28- رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد الى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ص 63 .

29- حميد حسين كاظم ألشمري، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:fcdrs.com/mag/issue-6-3.html

30- كانت الكيانات السياسية في البلاد قد شاركت في الانتخابات التشريعية للأعوام 2005 و 2010 و 2014 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم 97 لسنة 2004 المعروف باسم "قانون الأحزاب والكيانات

السياسية" والذي أصدره الحاكم المدني للعراق انذاك بول بريمر لتنظيم مشاركة الأحزاب والكيانات السياسية في الانتخابات ، وعلى الرغم من نجاح مجلس النواب العراقي في تشريع قانون الأحزاب في 17/أب/2015 ، الا ان هذا القانون لم يسلم من الانتقادات لاسيما الغموض والتناقض التي يكتنف بعض مواده لاسيما تلك المتعلقة برفض تشكيل أحزاب على أسس عنصريه او طائفيه ، وكذلك المواد المتعلقة بتمويل الأحزاب. في للمزيد عن قانون الأحزاب في العراق ينظر: الأقليات والقانون في العراق ، معهد الفانون الدولي وحقوق الإنسان ، حزيران – 2011، وكذلك ينظر: ايمان فارس ، قانون الاحزاب العراقي ، تقاطعات وتناقضات في فقراته، متاح في شبكه المعلومات الدوليه عللى الرابط:

31- موريس دوفرجيه ،الأحزاب السياسية .ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد،الطبعة الثالثة ، دار النهار للنشر بيروت – لبنان ، 1989 ،ص 304.

32- Seweryw Bialer,Succession and Turnover of Soviet Elites.US, Journal of International Affairs,vol,32,n2,Wenter,1998,P198.

33- جاءت الإشارة إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة في الدستور العراقي الدائم والنافذ للعام 2005 في ثلاثة مواضع أول هذه المواضع التي أشير فيها الى مبدأ التداول السلمي للسلطة، في الديباجة وتحديدا في فقرتها الثانية. اذ ذكرت ضمن معنى أريد به التعبير عن اصرار العراقيين على انجاح التحول الديمقراطي رغم كل الصعوبات التي تريد افشال هذا التحول ، أما الموضع الثاني فهو المادة (6) التي أشارت إلى " يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور" ، والموضع الثالث في المادة (9) أولاً الفقرة (أ) التي أشارت الى عدم وجود أي دور للقوات المسلحة في عملية تداول السلطة. للمزيد ينظر الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وكذلك ينظر احمد عبد الأمير الانباري ، التداول السلمي للسلطة في العراق بعد العام 2003، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجيه ، متاح في شبه المعلومات الدوليه على الرابط:www.alrafedein.com

34- أن الصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن إن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي: مبدأ سيادة القانون – مبدأ الفصل بين السلطات.مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية – مبدأ استقلال السلطة القضائية– مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين– مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها للمزيد ينظر : رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها – مفاهيمها – حمايتها)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2005، ص 111.

35- للمزيد من المعلومات ينظر: تقرير حول حقوق الاتسان في العراق كانون الاول – 2014 ، مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان التابع لألمم المتحدة – مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة للامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي(.

36- أن إشكاليه حقوق الإنسان في العراق هي إشكاليه بنيوية ترتبط بثقافة المجتمع أكثر من كونها مرتبطة بالجانب الدستوري والمؤسساتي ، وألا كيف يمكن تفسير مظاهر العنف في مناطق تكاد نخلو من وجود المجاميع الأرهابيه ، ولا تحمل أبعاد سياسيه مثل الصراعات والنزاعات ذات الطابع القلبي والعشائري واعتمادها السلاح وسيله لفظ النزعات بدل الحوار السلمي ، لا بل وحتى في المناسبات الحزينه والسعيدة يكون السلاح عبر استخدام العيارات الناريه وسيله للتعبير عن المشاعر.

37- سليمان رائد نايف ، الاستقرار السياسي ومؤشراته، منتدى الحوار المتمدن، متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

38- فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، الطبعه الاولى، بيروت، 2008، ص 244.

39- يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية. ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظّر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. للمزيد ينظر : Cf. M. Diverge, Sociologies de la politique, Paris, PUF, 1973, pp. 121

40- كان من المؤمل أن يخرج العراق من دوامه الأزمات المتعدد الأوجه بعد استفتاء الشعب في تشرين الأول 2005 على دستور البلاد الدائم والذي حدد على أساسه شكل نظامهم السياسي ، لكن وحتى بعد إقرار الدستور ودخوله حيز التنفيذ استمرت أزمات البلاد في التصاعد وبفعل عوامل داخليه وخارجية ، ليواجه النظام المنشئ حديثا بعض الرفض الداخلي يحمل أبعاد سياسيه – اجتماعيه اتخذه في بعض الحالات مظاهر العنف المسلح ،، وقد اثر الواقع السياسي السلبي على مستوى الأداء الحكومي الأمني والخدمي والإداري ، وحتى بعد الاستقرار الأمني النسبي في العام 2008 ألا أن مظاهر التوتر السياسي آخذت منحى جديد عبر ممارسه الرفض السلمي ومع مرور الزمن أخذت رقعه انتشارها تتسع أكثر لتشمل المناطق المؤيدة للعملية السياسية لكن مطالبها تركز على الجانب الخدمي ومحاربه ظاهر الفساد وصلاح العملية السياسية. للمزيد ينظر: خضر عباس عطوان ، النظام السياسي العراقي بين الإصلاح والشرعية ، سلسله أوراق بحثيه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة،2011،ص 2.

41- رائد سليمان نايف ، المصدر السابق.

42- المصدر نفسه.

43- حتى الخطوات والاخيره التي اتبعها مجلس النواب في الدورة الحالية في أقاله وزير الدفاع وزير المالية في العام 2016، خذ البعض يرجعها إلى أسباب سياسيه والمصالح الشخصية واستمرار لحمله التقسيط السياسي وليس بهدف الإصلاح للمزيد ينظر: حامد أشهاب ، قراءه في الأبعاد الخطيرة والمرتقبة بعد أقاله خالد ألعبيدي من وزاره الدفاع ، 2016، وكذلك ينظر: أقاله وزير المالية جدل سياسي كردي وكتل سياسيه تستنكر، متاح في شبكه المعلومات ألدوليه على الرابط:www.alkulasa.net/artical/4012kitabat.com.

44- خضر عباس عطوان ، المصدر السابق،ص 9.

45- شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، المصدر السابق.

46- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، نقلا عن: شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته ، المصدر السابق.

47- انطوني كورد سمان و اما دينس ، العنف الطائفي والعرقي في العراق والتمرد المنبعث منه ، مركز الدراسات الاستراتيجيه والدوليه ، ترجمه مركز الكاشف للمتابعة والدراسات ألاستراتيجيه – 2007،ص 4.